ظاهرة الاتفاق في أحكام المعتلّ والمضعّف في الصرف العربي

دراسة في تعليل الظاهرة

د٠ عبدالله بن عبدالعزيز الوقيت (*)

ملخَّص البحث:

يتحدّث هذا البحثُ عن ظاهرة الاتفاق في أحكام المعتلّ والمضعّف في الصرف العربي، واستقلالهما في تلك الأحكام عن الصحيح، ويحاول تعليل تلك المسائل، إذ يعرض شيئًا من صور الاتفاق بينهما، بجمع المسائل التي اجتمع فيها المعتلّ والمضاعف في الإخراج من حكم بعض المسائل معًا، أو استقلال في دخولٍ في بعضها، أو زيادة بعض الشروط، أو غير ذلك مما سُلَكا فيه معًا، أو استثنيا منه معاً، ومحاولة تعليل تلك الظاهرة من جهتين: جهة استقلالهما عن أحكام الصحيح، وجهة اتفاقهما في تلك الأحكام.

(*) الأستاذ في جامعة القصيم – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية/قسم اللغة العربية وآدابها.

Abstract:

This research deals with the phenomenon of agreement in the rules of the defective verb and geminate in Arabic Morphology, and their independence in those rulings from the sound verb. It endeavors to justify such issues, as it presents some agreement between them, by collecting issues in which both the defective verb and the geminate verb violate the rules in some issues together, or their independence in abiding by some of the rules, or increase in some conditions, and other issues they followed together or were excluded from them together, and try to justify that phenomenon in two aspects: their independence from the rulings of the sound verb, and the aspect of their agreement in those rulings.

المقدّمة

يلفت المطّلع على كتب النّحويين عند حديثهم عن مسائل التصريف ترديد المضاعف والمعتلّ في كثير من مسائل التصريف مسلوكين معاً في حكم ما، أو مستثنيين منه، وقد عزمت على تتبع ذلك عند النحويين، وجمعه ومناقشته ومحاولة تعليل مسائله تلك.

ومعلوم أن الأصل في الأحكام التي يطلقها علماء النحو أن تكون شاملة لجميع أنواع الاسم، أو أنواع الفعل من صحيح ومعتلّ ومضاعف، ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً وغيرها، ولكن قد يخرج بعضها عن هذا الأصل مدعوماً بالسّماع عن العرب، أو بالقياس على ما سُمع.

وبحثي هذا سوف يحاول التعليل لتلك المسائل التي اجتمع فيها المعتلّ والمضاعف في الإخراج من حكم بعض المسائل معًا، أو استقلال في دخول في بعضها، أو زيادة بعض الشروط، أو غير ذلك مما سُلَكا فيه معًا، أو استثنيا منه معاً، علما أنه لن يدخل في البحث ما جاء من المضعف والمعتل على نهج الصحيح اتفاقًا، ولا ما استقلّ فيه أحدهما عن الجميع.

ويهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

–تعليل ظاهرة التعاقب والاتفاق في الأحكام بين المعتل والمضاعف وتقاربهما في الصرف العربي مستقلين عن أحكام الصحيح، أو مستثنين من بعض أحكام الصحيح.

الدّراسات السّابقة:

لم أقف –حسب اطّلاعي– على دراسة تعلّل لهذه الظاهرة تعليلا يبين وجه التقارب بين المضاعف والمعتل في تلك الأحكام، وقد وقفت على دراسات متنوعة تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ومنها:

١– دراسة للباحث نفسه، بعنوان: ظاهرة الاتفاق في أحكام المعتل والمضاعف في

الصرف العربي دراسة وصفية، وقد اقتصرت الدراسة على وصف هذه الظاهرة، وتناول النحويين لها، وهي أقرب الأبحاث إلى هذا البحث، بل كثير من مادة هذا البحث منه، ولكنها لم تشر إلى بيان العلة وأوجه الشبه في تقارب تلك الأحكام، وهو موضوع هذا البحث، وسبب إعداده، إذ سوف يتطرق إلى العلة ويجمع أوجه الشبه التي جعلت المضاعف والمعتل يسلكان معا في بعض الأحكام، ويتماثلان، علمًا أن الباحث ذكر في بحثه المشار إليه أن هدف البحث هو الإشارة إلى وجود الظاهرة، وجعلها بين الباحثين بغية تعليلها.

٢-أثر التضعيف في تطور العربية للدكتور جواد مصطفى، وهو بحث تحدث فيه عن توسع اللغة العربية بسبب التضعيف الذي يلجأ إليه العرب في لغتهم.

٢- فكّ التضعيف بالإبدال، للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي، وهو بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية الصّادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المجلد الرابع والعدد الرابع -شوال- ذو الحجة - عام١٤٢٣هـ يناير-مارس٢٠٠٣م، وقد تناول فيه مسائل التخلص من التضعيف بالإبدال فقط، ولم يتطرق إلى أية جزئية من مسائل التعاقب بين التضعيف والمعتلّ.

٣- التخلّص من المتماثلات، وهذا بحث نشره الأستاذ الدكتور أبو أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان في مجلة الشاذليات الصادرة عن جامعة الملك سعود ضمن أبحاث مهداة إلى سعادة الأستاذ الدكتور حسن شاذلي فرهود، وهو بحث يتحدث عن الحروف المتماثلة في الكلمات العربية، وكيفية التخلّص منها، وهو قريب من بحث الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصاعدي، ولكن الأخير خص هذا التخلص بالإبدال، بينما أطلقه الأول.

٤– من طرق التعامل مع المضعّف في العربية واللغات السامية دراسة تحليلية مقارنة للدكتورة آمنة الزعبي، وهو بحثٌ منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد (٩) العدد(٤) كانون أول٢٠١٣م، ويتحدث عن الفكّ والإدغام في المضعف، ومقارنته باللغات السامية، وبيان الآثار الصوتية بين العربية واللغات الساميّة، ولم يدخل فيما أنا بصدده.

وقد رسمت خطّة لهذا البحث مكونةً من مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمةٌ على النّحو الآتي:

المقدّمة:

التمهيد، وفيه الإشارة إلى تعريف المضاعف، وكذلك المعتلّ.

المبحثُ الأوّل: حضور ظاهرة الاتّفاق بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصّرفي.

أولاً: سيبويه.

ثانياً: الفرّاء.

ثالثاً: المبرّد.

رابعًا: ابن جنّي.

خامسًا: ابن مالك.

المبحثُ الثّاني: تعليل أوجه الاتّفاق بين المضعّف والمعتلّ في التنظير الصرفي، وتوجيهه.

المطلبُ الأوّل: التعليل والتوجيه لأوجه الاتفاق في أوزان الجموع.

المطلبُ الثّاني: التّعليل والتّوجيه لأوجه الاتفاق بين المُضاعَف والمعتلّ في أوزان غير الجمع.

ثم الخاتمة، ودونت فيها أبرز ما ظهر لي من نتائج.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وقفت فيما هدفت إليه من هذا البحث.

التمهيد:

أوّلاً: تعريف المضعّف وأنواعـه:

المضعَّف: عرّفه الخليل بقوله:"التضعيفُ أن يزاد على الشيء مثله، فيجعل اثنين أو أكثر"(١).

وقال سيبويه:"التضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحد"(٢)، وهو نوعان: مضعّف الرباعي، ومضعف الثلاثي.

فأمّا مضعّف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، ودمدم، وعسعس، ويسمّى مطابقا أيضاً.

وأما مضعّف الثلاثي – ويسمَّى الأصمّ أيضًا – فهو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

وقولنا: عينه ولامه يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: اجلوذ، واعلوط، فإنّ هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: قطَّع وذهَّب، فإنّ الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة، وإنّما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: احمرّ، واحمارّ، ونحو: اقشعر، واطمأنّ، فإن أحدَ الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للامِ الكلمة(٣).

وبحثي هذا سوف يشمل أمثلة من مضاعف الأفعال، ومضاعف الأسماء.

---

(١) تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني٩٩.

(٢)الكتاب٣/٥٢٩.

(٣) شرح ابن عقيل٤/٢٧١.

ثانياً: تعريف المعتلّ، وأنواعه:

المعتلّ هو ما كان أحدُ حروفه الأصليّة حرف علّة(١).

وأنواعه ثلاثة: مثال، وأجوف، وناقص، مثل: وجد، وقال، وسعى، وسيشمل البحث أمثلة من معتل الأفعال، ومن معتل الأسماء.

(١) ينظر: تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني١١٨.

المبحث الأوّل

حضور ظاهرة الاتفاق بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصرفي

معلومٌ أنّ الغالب في المعتلّ والمضَاعف أن يجيء فيهما من الأحكام والأوزان ما يجيء في الصّحيح، ونصّ على هذا النّحْويّون(١).

يقول سيبويه:"وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أُجرِيَ هذا المجرى؛ إذْ كان مثل ما ذكرنا"(٢).

ويقول ابن عصفور معلّلا لبعض المسائل:"المعتلَّ والمضعَّف الغالبُ فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصّحيح"(٣).

وكما نصّوا على الحكم الغالب فيهما قد نصّوا أيضاً على خروجهما عن أحكام الصّحيح مسلوكَين معاً، لا منفرداً أحدهما عن الآخر، فحضور المضعف والمعتلّ استدراكاً من حكم مسلوكين معًا، أو استثناءً منه معًا، أو غير ذلك هو سمةٌ غالبةٌ وظاهرة متكرّرة، ويمكن عرض هذه الظاهرة تنظيراً لها، وبيان من نصّ عليها من النحويين بصريهم وكوفيهم، وأمكنة ذلك في كتب النحو العربي، ثم تعليل هذه الظاهرة، وذلك على النّحـو الآتي:

أوّلاً: سيبويه: ذكر سيبويه المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب كتابه، ومنها –على سبيل التمثيل–ما يأتي:

١– باب ما شذّ من المضعف، إذ يقول:"اعلم أنّ لغةً للعرب مطّردةً يجري فيها (فعَلَ) من رددت مجرى (فَعَل) من قُلت..."(٤).

---

(١) الكتاب٣/٥٧٩، الممتع الكبير في التصريف١/٤١١.

(٢)الكتاب لسيبويه ٣/٥٧٩.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ١/٤١١.

(٤)الكتاب لسيبويه٤/٤٢٢–٤٢٣.

٢- باب تكسير الواحد للجمع، إذ يقول:"وإن جاء شيءٌ من بنات الياء والواو والمضاعف أُجريَ هذا المجرى"(١).

٣- باب جمع التكسير أيضاً حضرا معاً فيقول سيبويه:"وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أَفْعِلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء؛ وذلك أنهَّم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح؛ فلمَّا كان ذلك ممَّا يكرهون، ووجدوا عنه مندوحةً فرُّوا إليها كما فرّوا إليها في المضَاعَف(٢)".

٤- باب التضعيف، يقول سيبويه:"ألا ترى أنهم أجروا فعلاً اسماً من التضعيف على الأصل، وألزموه ذلك؛ إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع جزمٍ كما لا يصح المضاعف، وذلك نحو: الخونة؛ والحوكة؛ والقود، وذلك نحو شررٍ ومددٍ، ولم يفعلوا ذلك في فعلٍ لأنه لا يخرج على الأصل في باب قلت، لأنّ الضمّة في المعتلّ أثقل عليهم؛ ألا ترى أنك لا تكاد تجد فعلاً في التضعيف ولا فعلاً"(٣).

٥- باب ما شذّ من المضاعَف، يقول سيبويه:"وذلك قولهم: أحسْت، يريدون أحسَسْت، وأحسْنَ، يريدون أحسَسْن، وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شبهوها بـ(أقمت)، لأنّهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنةٌ، فإذا قلت لم أحس لم تحذف، لأن اللام في موضع"(٤).

---

(١) الكتاب٣/٥٧٩.

(٢)الكتاب لسيبويه٣/٦٣٤.

(٣) الكتاب٤/٤٢٠.

(٤) الكتاب٤/٤٢١.

ثانياً: الفراء: ذكر الفرّاء المضعّف والمعتلّ مسلوكَين معاً في بعض الأحكام عند حديثه عن بعض الآيات، ومنها –على سبيل التمثيل–قوله:"وكلّ ما كَانَ فِيهِ معنى من المدح والذم فإنك تَقُول فِيهِ: أظرف بِه، وأكرم بِه، ومن الياء والواو: أطيب بِهِ طعامًا، وأجود بِهِ ثوبًا، ومن المضاعف تظهر فِيهِ التضعيف، ولا يجوز الإدغام، كما لَمْ يجز نقص الياء ولا الواو؛ لأن أصله: ما أجوده وما أشده وأطيبه! فترك على ذَلِك، وأمّا أشدد بِهِ فإنه ظهر التضعيف لسكون اللام من الفعل، وترك فِيهِ التضعيف فلم يدغم لأنه لا يثنى ولا يؤنّث، لا تقول للاثنين: أشدَّا بِهما، ولا للقوم أشِدُّوا بِهم؛ وإنّما استجازت العرب أن يقولوا مُدّ فِي موضع أمدد؛ لأنهم قد يقولون في الاثنين: مُدَّا وللجميع: مُدُّوا، فبُني الواحدُ على الجميع"(١).

ثالثًا: المبرّد: ذكر المبرّد المضعّف والمعتلّ مسلوكَين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب كتابه، ومنها –على سبيل التمثيل–ما يأتي:

١– باب إدغام المثلين: يقول المبرد:"فَهَذَا لَا اختلافَ فيه أنَّه مُدغَم، فإن كان من هذا شيءٌ من الأَسماءِ فكان على مِثال الفِعْل فحكمُه حكمُ الفِعْل، إلاَّ ما استثنيته لك تقول فِي (فَعِلٍ): رجل طَبّ وَرجل بَرّ لأَنَّه من بَرِرْت وطبِبْت؛ فإنَّما تَقْدِيره فرِقت فأَنا فرِق؛ فاعتلال هذا كاعتلال قولك: هذا رجلٌ خافٌ ومالٌ، إذا أَردت فَعِل وكذلك لو بنيت مِنْهُ شَيْئًا على (فَعُل)"(٢).

٢– باب إدغام المثلين: يقول المبرد:"هذِه ذواتُ الثّلاثة، فإن زِدْت على الثّلاثة شيْئًا فَالتقى فِيهِ حرفان على لفظٍ لا تُرِيد بهما الإلحاق لم يكن إلا مُدغَماً اسْما، كان أَو فِعْلاً، وذلكَ قولك فِيما كَان فِعْلاً إذا كان على

(١) معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢.

(٢) المقتضب١٩٩/١.

(أَفْعَل) من المضعّف أَمَدَّ وأَعَدَّ وأَجَدَّ فِي أَمره ... كَمَا فعلت فِي الْفِعْل المضاعف وذوات الواو والياءِ فِي قَولك أَقام وأَراد..."(١).

٣- باب ما شبه من المضَاعف بالمعتلّ: قال المبرد:"وذلك قولك فِي أَحْسَسْت أَحَسْتُ وَفِي مسِسْت مِسْت، وتطرح حركته على مَا قبله وتحذفها تَشْبِيها بِقَوْلِك: أَردت وأَقمت وكِلت وبِعْت، كَمَا اسْتَوَيَا فِي بَاب رَدَّ وَقَامَ فِي الإسكان واستويا فِي التَّصْحِيح فِي بَاب (فُعَل) و (فِعَل) تَقول صُوَر كَمَا تَقول: دُرَر وبِيَع، كَمَا تَقول: قِدَد؛ وإِنَّما تفعل هذا فِي الموضع الَّذِي لَا تصل إِليه فِيهِ الْحَرَكَة بِوَجْه من الْوُجُوه..."(٢).

٤- يقول المبرد:"واعلمْ أَن (لَا أدرى)، و (لم يكن) و (لم أبال) يا فتى الوجه، والحدّ والاختيار: الإتمام؛ وإِنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل فأمّا باب عدَة وَزنة، فَحذف ذلك الحد والقِياس والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أَن ينقص منها شيء إِلَّا ما كانت لامه ياءً أَو واوًا؛ لأنّها تعتلّ، أَو تكون من المضاعَف، فتحذف للاستثقال"(٣).

٥- هذا باب ما كان من فعل: يقول المبرّد:"فَإِن كانَ من ذوات الواو والياء، أَو مِمَّا يلزمُه الإدغام، كان ذلك مخرجًا لَهُ إِلَى مِثال الأَسْماء"(٤).

رابعًا: ابن جني: ذكر ابن جني المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب بعض كتبه، ومنها -على سبيل التمثيل- ما يأتي:

---

(١)المتقضب ٢٠٢/١.

(٢)المقتضب ٢٤٥/١.

(٣) المتقتضب ١٧٠/٣.

(٤) المقتضب ٣٢٤/٣.

١- باب في التقديرات المختلفة لمعنيين مختلفين: يقول ابنُ جني:"ومن ذلك قولهم: مُخْتار ومُعْتاد، ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتوِد... وإن كان مفعولاً فأصله مختيَر ومعتوَد... فهذان تقديران مختلفان لمعنيين؛ وإنما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن، وكذلك ما كان من المضعّف في هذا الشرح من الكلام..."(١).

٢- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة، يقول ابن جني:"قد يحركون عين نحو (سور)، و(سوور) في الشعر، كما يفكّون المضاعف نحو: ضننوا، والأجلل"(٢).

٣- باب ما الياء والواو فيه ثانية: يقول ابن جني:"وقد أجروا المدغم مجرى المعتلّ في هذا الباب، لموافقته إياه في سكون العين"(٣).

خامساً: ابن مالك، ذكر ابن مالك المضعّف والمعتلّ مسلوكين معاً في بعض الأحكام، وذلك في عدد من أبواب بعض كتبه، ومنها – على سبيل التمثيل–ما يأتي:

١- باب النائب عن الفاعل: يقول ابن مالك:"ويجوز في فاء الثلاثي المضعّف من الكسر والضمّ والإشمام ما جاز في

(١)الخصائص ١/٣٤٧.

(٢)المنصف ٣٣٨.

(٣) المنصف ٢٥٠.

فاء الثلاثي المعتلّ العين نحو:حُبَّ الشيءُ، وحِبَّ، ومن أشم أشم..."(١).

٢- باب جمع التكسير، يقول ابن مالك:

وفَعَلُ أيضًا له فِعَال ... مالم يكن في لامِهِ اعتلال

أو يك مضعفًا ومثل فعل ... ذو التا وفعل مع فعل فاقبل

٣- باب الجموع، يقول ابن مالك في التسهيل:"فصل: من أمثلة جمع الكثرة (فِعال)، ...وهو لـ(فَعَل) اسماً غير مضاعف، ولا معتلّ اللام..."(٢).

٤- باب أبنية التكسير، يقول ابنُ مالك:"ثم نبّهت على أنّ المضاعف من (فَعْل) كالذي فاؤه واو في أن (أَفْعَالاً) في جمعه أكثر من (أَفْعُل)، كـ(عمّ) و(أعمام)...."(٣).

(١) شرح الكافية الشافية٢/٦٠٦.

(٢) التسهيل لابن مالك٢٦٩، وينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٨٧.

(٣) شرح الكافية الشافية٤/١٨١٩.

المبحثُ الثاني

تعليلُ أوجه الاتّفاق بين المضعّف والمعتلّ في التّنظير الصّرفي، وتوجيهه

المطلبُ الأوّل: التعليل والتوجيه لأوجه الاتفاق في أوزان الجمْع:

أوّلاً: وزن: (فِعَال):

من أوزان جموع الكثرة (فِعال)، ويجمع عليه ثلاثة عشر وزناً من أوزان المفرد(١)، ويدخل في البحث منها ما كان على وزن (فَعَل)، و(فَعَلة)؛إذْ هما أحد أوزان المفرد التي يأتي جمعهما قياساً على (فِعال)(٢)، إلا ما جاء منهما مضعّفاً، أو معتلًّا، وذلك: مثل: جَبَل وجِبال، ورحَبة ورحاب.

وأما المضعَّف، والمعتلّ فقد اسْتُثْنِيا من هذا الوزن؛ فإنهما لا يجمعان على (فِعال) قياساً، يقول ابن عقيل عند قول ابن مالك:(٣)"

وفَعَلُ أيضًا له فِعَال ... مالم يكن في لامِهِ اعتلال

أو يكُ مضعَّفا ومثل فعل ... ذو التا وفعل مع فعل فاقبل

أي اطّرد أيضاً (فِعال) في (فَعَل) و(فَعَلة) مالم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفًا، نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال ورقبة ورقاب وثمرة وثمار... واحترز من المعتل اللام كفتى، ومن المضعّف كطلل"(٤).

فابن مالك اشترط لقياسية هذا الجمع شرطين، يقول الشاطبي:"شرط فيه شرطين:

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٤- ٥٧٦، ٥٧٨-٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٠، المقتضب٢/١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢٣٠، الأصول في النحو ٢/٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٣/١٣، ١٤، ١٧، ٢٤، توضيح المقاصد٥/٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤٢٨.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٩٠، شرح ابن عقيل٤/١٢٥، ويراجع المصادر السابقة.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٩٠.

(٤)شرح ابن عقيل٤/١٢٥.

أحدهما: ألا يكون معتلّ اللام... والثاني: ألا يكون مضعفاً..."[١].

يقول ابن مالك في التسهيل:"فصْل: من أمثلة جمع الكثرة (فِعال)، ...وهو لـ(فَعَل) اسماً غير مضاعَف، ولا معتلّ اللام"[٢].

فإنّهما والحالة هذه لا يجمعان قياسًا على (الفِعال)، فتماثلا في هذا الحكم، وخرجا بهذا الشرط[٣]، والعلّة في هذا شيئان:

–علّة سماع؛ فلم يسمع عن العرب تكسيرهما على (فعال)، يقول سيبويه: وقالوا: رحى وأرحاءٌ، فلم يكسّروها على غير ذلك؛ كما لم يكسّروا الأرسان والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياساً، ولكني لم أسمعه"[٤]، وبهذا تمسّك سيبويه.

–علّة ثقل: ويتمثل الثقل في صور منها: الثقل المتجذر في كل مضعف[٥]، أو معتلّ، ومنها: الثقل الحاصل بكونهما جموعا[٦]، وبتزايد حروفهما(خماسي)[٧]، ومنها: الثقل الحاصل بتحرك وسط الكلمة[٨] (فِعال)، ومنها: الكسرة في هذا الوزن: (فِعال)، والكسرة من الحركات المستثقلة[٩]، فاجتمع في جمع المعتل والمضاعف على (فِعال) هذه الأثقال فاستغنوا عنه بأقل منه ثقلاً.

---

(١) المقاصد الشّافية٧/١١٨.

(٢) التسهيل لابن مالك ٢٦٩، وينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٨٧.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٧/١١٨، ١١٩ .

(٤) الكتاب٣/٥٧٢.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/٣٠٢، الممتع١/٢٤٦.

(٦) ينظر: الخصائص١/١٩٥، يقول الرضي في شرح شافية ابن الحاجب٢/٩٠:" الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أَدنى ثقل".

(٧) يقول ابن جني في الخصائص١/٦٢"لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به".

(٨) ينظر الخصائص٢/٣٢١.

(٩) ينظر: المنصف ١/٢٣١، شرح الرضي لشافية ابن الحاجب٣/٧٩.

– علة استغناء، وهي علّة معتبرة، والاستغناء عند العرب باب واسع؛ فهم يستغنون بالشيء عن الشيء[١]، والعلّة ظاهرة في أنّ كلّ واحد من المضعّف والمعتلّ يقفو الآخر في كثير من الأحكام كونهما متماثلين في كلّ ما ذكر، وبرهان ذلك أيضًا حمل أحدهما على الآخر في كثير من الأحكام.

وعلى هذا النحويون[٢]، ويجمع المعتلّ قياساً على (فُعُول)، و(أفعال)[٣]، والمضاعف على (أفعال).

وقد وهم أبو طالب العبدي، فذهب إلى أنّ (فِعالاً) يختصّ بجمع (فعيلة) المؤنّث دون المذكّر[٤]، وخطأه أبو حيّان[٥].

ثانياً: وزن (فُعَلاء):

وجدَ النّحويّون العربَ يَجْمَعُون ما كان صفةً بزنة (فعيل) التي بمعنى فاعل جمعَ تكسيرٍ على (فُعَلاء)، مثل: صريح: صُرَحاء، كريم: كُرَمَاء إذا كان صحيحاً غير مضعّف.

وأما في المضعّف والمعتلّ فإن (أفْعِلاء) ينوبُ فيهما عن (فُعَلاء) مثل: شديد: أَشِدّاء، وغَنِيّ: أَغْنِياء[٦].

يقول سيبويه:"وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أَفْعِلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكرياء، وأصفياء؛ وذلك أنهَّم

---

(١) ينظر الكتاب٣/١٥٨، الخصائص١/٢٦٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية٧/١٣٤.

(٣) ينظر الكتاب٣/٥٧٢.

(٤) ينظر: الارتشاف١/٤٣١ توضيح المقاصد٥/٥٥، المساعد٣/٤٢٩، الهمع٦/٩٩.

(٥) الارتشاف١/٤٣١.

(٦) ينظر: الكتاب٣/٦٣٤، المقتضب٢/٢٠٩، الأصول في النحو٣/١٧، توضيح المقاصد٣/١٤٠٠، المقاصد الشافية٧/١٦٥، التصريح على التوضيح٢/٥٤٦.

يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرفٌ مفتوح، فلمَّا كان ذلك ممَّا يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فرُّوا إليها كما فرّوا إليها في المضاعَف...(١)".

ويقول ابن السّراج:"الثاني: (فَعيلٌ): يجيء تكسيره على عشرةِ أبنية: فُعَلاءُ، وفِعالٌ وأَفْعِلَةٌ في المضاعف وأَفعِلاءُ في المُعتلّ، وفُعُلٌ وفُعْلان وفِعْلان وأفعالٌ وفعائلُ في المؤنّثِ وفَعول، وذلك نحو: فقيه وفقهاء، وقالوا: لئيمٌ ولِئامٌ وما كان منهُ مضاعفًا كسّر على (فِعالٍ): كشديدٍ وشِدادٍ ونظير(فَعَلاءَ) فيهِ أَفْعِلاء: كشديدٍ وأَشِدَّاءَ، وقد يُكسّرون المضاعفَ على (أَفْعِلةٍ) نحو: شحيحٍ وأَشحَّةٍ، ومتى كان من بناتِ الياء والواوِ فإنَّ نظير (فُعَلاءَ) فيه: (أَفْعِلاء): كغني وأَغنياء وغويٍّ وأغوياءَ"(٢).

ويقول المراديّ:"من أمثلة جمع الكثرة (أَفْعِلاء)، وهو ينوب عن (فُعَلاء) في المضاعف والمعتلّ اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو: شديد وأشدّاء، وخليل وأخلّاء، والمعتلّ نحو: غني وأغنياء وولي وأولياء، استغنوا به عن (فُعَلاء) في هذين النوعين لما فيه من الثقل"(٣).

ويقول خالدٌ الأزهري:"وفي المعتلّ اللام من: (فعيل) بمعنى (فاعل)، كـ: ولي وأولياء، وغني وأغنياء، وإنما ناب (أفعلاء) عن (فعلاء) في المعتل اللام والمضعّف..."(٤).

إذاً النّحويون يرون أنه يجمع على (أَفْعِلاء) الصفة الرباعيّة التي على وزن (فَعِيْل) بمعنى (فاعل) في حال كونه مضعَّفاً، كشديد وأشدّاء، وخليل وأخِلّاء، أو معتلّ اللام، كنبيّ وأنبياء، ووليّ وأولياء(١).

---

(١)الكتاب لسيبويه٣/٦٣٤.

(٢) الأصول في النحو ٣/١٧.

(٣)توضيح المقاصد٣/١٤٠٠.

(٤)التصريح ٢/٥٤٦.

وعلّل القائلون بذلك بالسّماع عن العرب، قال سيبويه:"وذلك أنهَّم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرفٌ مفتوح، فلمَّا كان ذلك ممَّا يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فرُّوا إليها كما فرّوا إليها في المضاعَف(٢)"، إذ سمع عنهم مجيء جمعهما على (أفْعِلاء)؛ وسبب ابتعادهم عنه ما يؤدّي إليه بناء (فُعَلاء) من المضاعف والمعتلّ من اختلال لو جاء على وزن الجمع الصّحيح، مرجعه تحرك حرف العلّة والاضطرار إلى قلبه ألفاً لانفتاح ما قبله، فيلتقي ألِفان، فتُحذف إحداهما، فتختلّ الكلمة[٣]، ومردّ عامّة ذلك الثقل[٤]، وهذا مكروه لديهم، كما ذكر سيبويه، أو مستغنى عنه، كما يرى ابن السراج[٥].

ولم يرتض بعض النّحويين هذا التعليل، وقال:"فيه نظر؛ لأنّ حرف العلة بعده ألفٌ، فلا يعلّ لأجلها، ولو قالوا: شُدَدَاء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل، ولا يمكن الإدغام؛ لأن (فُعَلاء) وزن خاصّ بالاسم، فلا يدغم"، قاله خالدٌ الأزهري[٦].

فلم يتجه التعليل للمسألة عند النحويين اتجاها واحداً؛ مما يعطي مؤشراً للضعف في التعليل القياسي للمسألة.

ويمكن أن تعود العلة في هذا إلى كثرة الحركات في جمعه على فعلاء، مع وجود الثقل مضعفاً ومعتلاً؛ إذ هما ثقيلان، فكان اللجوء إلى البناء الأخف

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٦٣٤، الأصول في النحو٣/١٧، توضيح المقاصد٣/١٤٠٠، المقاصد الشافية٧/١٦٥، التصريح على التوضيح٢/٥٤٦.

(٢)الكتاب لسيبويه٣/٦٣٤.

(٣)ينظر : التصريح ٢/٥٤٦.

(٤)ينظر: توضيح المقاصد٣/١٤٠٠.

(٥) الأصول في النحو ٣/١٧.

(٦)التصريح٢/٥٤٦.

سبيلا مسوغاً، وباب استغناء واسعاً لديهم، وهو اللجوء إلى المجهود أدنى، وسبيل العرب الاختصار والإيجاز.

ثالثاً: وزنُ (أَفْعَال):

يطّرد وزن (أَفْعَال) عند جمهور النّحويين جمعًا للقلّة في شيئين: أحدهما: ما كان اسماً ثلاثياً على وزن (فَعْل) معتل العين، وثانيهما: ما كان على غير هذا الوزن، ويشمل: (فعَل) و (فعِل) و (فَعُل) و (فِعَل) و (فُعُل) و (فُعْل) و (فِعِل) و (فَعْل)(١).

ويدخل في مسألتي ما كان على وزن (فَعْل) منها، إذ يتّفق المعتلّ والمضَاعَفُ في أنّ كلاً منهما إذا كان مفرده على (فَعْل) فإنّه يجمع قياساً على (أَفْعَال) بكثرة في كلٍّ منهما، يقول ابنُ مالك:"ثم نبّهت على أنّ المضاعف من (فَعْل) كالذي فاؤه واو في أن (أَفْعالاً) في جمعه أكثر من (أَفْعُل)، كـ(عمّ) و(أعمام)...."(٢)، وذلك مثل: وقت وأوقات، ووهم وأوهام، وعمّ وأعمام، وجدّ وأجداد.

فابن مالك يرى–في أحد قوليه– أن جمع (فَعْل) على (أفعال) أقيس من جمعه على (أفعُل) وأكثر إذا كان معتلّ الفاء، أو مضاعفاً، وفي قوله الآخر أن هذا الجمع ليس مقيساً(٣).

وعبارة سيبويه توحي بقلته، وذلك بعد أن قرّر أن (فَعْل) يكسّر على (أَفْعُل(٤))، فأراه يقول بعد ذلك:"واعلم أنه قد يجيء في (فَعْل) (أَفْعَال) مكان

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٤، ٥٧٦، المتقضب٢/١٩٤–٢٠٢، جمل الزجاجي٣٧٠، ٣٧١، التكملة٣٩٩، شرح المفصل٥/١٧–٢٠، التسهيل ٢٦٩.

(٢) شرح الكافية الشافية٤/١٨١٩.

(٣) ينظر: التسهيل٢٦٩.

(٤) ينظر: الكتاب٣/٥٦٧،

(أَفْعُل)"، ويعلل ذلك بقوله:"وإنَّما منعهم أن يبنوه على أفعُلٍ كراهية الضمة في الواو، فلمَّا ثقل ذلك بنوه على أفعالٍ، وله في ذلك أيضاً نظائرُ من غير المعتلّ، نحو أفراخٍ وأفرادٍ، ورَفغٍ وأرفاغٍ. فلما كان غيرُ المعتل يُبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى"(١)، ويميل سيبويه في تعليل هذا إلى كراهية الثقل فيه، ويعزز هذه العلّة بوجود البناء في الصحيح، وهو مع ذلك يقرر أنه قد ورد عن بعض العرب بناءُ (أفعُل) من (فَعْل) معتلاّ مع تحقق الثقل فيه، تماشياً على الأصل كما في الصحيح، ويستشهد بقول الشّاعر(٢):

لِكُلِّ عَيشٍ قد لبِستُ أَثْوُبَا

وقد جعله من القليل(٣)، بينما بقي بعض النحويين على عدّ ما ورد عن العرب من هذا البيت وأمثاله، شاذاً لا يقاس عليه، يقول ركنُ الدين الإستراباذي:"وأما جمع القَوْس والثَّوْب والعَيْن والنَّاب، وهو السِّن، على أقوُس وأثوُب وأعيُن وأنيُب فشاذّ لا يقاس عليه"(٤).

والفرق بينهما عن الصّحيح أنّ الصحيح يأتي بكثرة على (أفْعُل)، وبقلة على (أفعال)، ولم أقف على علة كثرة هذا البناء الجمعي فيهما، وبعض النحويين قصر السماع فيه على المعتلّ، وبعضهم أدخل معهما الصحيح، والمسألة فيها تفريعات أوجزها هنا:

---

(١) الكتاب ٣/٥٨٦-٥٨٧.

(٢) البيت في الكتاب ٣/٥٨٨، المقتضب١/١٣٢، وعند ركن الدين الاستراباذي (دهر) بدل (عيش)، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه٢/٣٣٨، إلى معروف بن عبدالرحمن، وهو له في التصريح على التوضيح٢/٥٢٢.

(٣) الكتاب ٣/٥٨٦-٥٨٧.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٢٧.

– أن النحويين ليسوا محلّ اتفاق في هذا الوزن، فبعضهم يذهب إلى ما ذكرته أعلاه، وبعضهم يَطْرِدُ هذا فيما هو صحيح العين، وفاؤه همزة، أو واوٌ، ونسب إلى الفراء(١).

وبعضُهم يميل إلى جعل جمع (فَعْل) على (أفعال) من الاسم الصحيح مطلقاً مستدلاً بكثرة ما ورد عن العرب من ذلك، وقد تعرّض أبو حيّان لهذا الرأي، وأيد كثرة وروده، وافتراض قياسه لو قيس، ولكنه لم يتبنّ ذلك، وإنما اكتفى بالافتراض عند غيره، فأجده يقول:"ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين: زند وأزناد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهبٌ إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً"(٢).

والراجح لدي أن (أفْعَالاً) يصح جعله جمعاً مقيساً لـ(فَعْل) سواءً كان صحيحاً أو مضاعفاً، أو معتلاً، مهموز الفاء، أو معتلها، ويؤيّده ما ذكرته آنفا عن أبي حيّان، وأنّ الذي خص كثرة هذا الوزن في المضعف والمعتلّ هو ابن مالك في أحد قوليه، وفي قوله الآخر يذهب إلى عدم قياسيته، فيقول:"ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين، وليس مقيساً فيما فاؤه همزة، أو واو خلافاً للفراء"(٣)، ولهذا فاطّراد الباب في وزن واحد أجدر من تفريقه بين وزنين، لا سيما، وكلمة النحويين فيه غير متفقة.

رابعاً: وزْنُ (أَفْعِلَة):

(أفْعِلة) أحد أوزان جموع القلة، ويجمع عليه قياساً ما كان اسماً رباعياً لمذكر فيه مدة ثالثة مثلث الفاء، نحو: زمان وأزمنة، وخِمار وأخمرة، وغُراب

(١) التسهيل ، الارتشاف١/٤١٣.

(٢) الارتشاف١/٤٣١، وينظر: الكتاب٣/٥٦٨.

(٣) التسهيل٢٦٩.

وأغربة[1]، ومثلها المعتلّ والمضاعف إلا أنهما يتفقان في أن ما جاء منهما على هذا الوزن يلزم في بناء الكثرة والقلّة، ولا ينسحب ذلك على الصحيح من هذا البناء؛ إذ الصحيح يأتي منه الجمعُ على (أفعلة) وعلى غير (أفعلة) من أوزان جموع الكثرة، وأما هذان فيلزم لهذا البناء فيهما وزن واحد فقط، وهو (أفعلة) جمعًا للقلة وللكثرة في المضعف والمعتلّ[2].

يقول الشاطبي في معرض شرحه لنظم ابن مالك عن هذا البناء:"هذا هو البناء الثالث، وهو (أفعلة)..."، ثم ذكر لبعض ما يحتوي عليه هذا العِقْد حكماً خاصاً، فقال:

والزمه في فَعال وفِعالِ

إلى آخره، يعني أن هذا الجمع لازم في بناءين من الأبنية التي تضمنها العقد، وهما: فَعال–بتفح الفاء– وفِعال بكسرها–وهذا بشرط أن يكون فيهما تضعيفٌ، أو إعلال، فإذا كان واحدٌ منهما مضاعفاً، أو معتلاً فهذا الجمع فيه لازم، لا يعدل عنه إلى غيره بخلاف غيرهما من الأبنية المعلومة؛ فإن (أفعِلة) فيها ليس بلازم...فإن قيل: ما المراد باللزوم هنا؟

فالجواب أن مراده أن العرب ألزمت هذين البناءين هذا الجمع في إرادة القلة والكثرة، فلايجمع واحد منهما قياساً جمع كثرة إلا على ما يجمع عليه جمع القلة، لا يجاوزون بهما بناء (أفعلة) إلى بناء كثرة، بل تقول: أسقية، وفي القليل والكثير....إذ ليس لهما جمع كثرة، فمن هنا التزمناه في القياس اتباعاً لالتزام العرب له"[3].

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٦٠١، ٦٠٢، الأصول في النحو٢/٤٤٨، ٤٤٩.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٧١، المقاصد الشافية٧/٣٩–٤٥.

(٣) المقاصد الشافية٧/٣٩–٤٥.

وسبب هذا السّماعُ عن العرب(١)، وأشار إلى ذلك سيبويه(٢)، كما سيأتي، ومرجعه أيضاً باب الاستغناء لديهم(٣).

قال سيبويه:"وأما ما كان منه مضاعفاً فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد، وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل، وذلك قولهم: جلالٌ وأجلَّة، وعنانٌ وأعنَّةٌ، وكنانٌ وأكنَّةٌ...

فأمّا ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عيناتٌ فإنَّك إذا أردت بناء أدنى العدد كسّرته على أفعلةٍ..."(٤).

قال الشّاطبي موضّحًا لكلام سيبويه:"يعني أنّهم اقتصروا على بناء القِلّة(٥)"، ثم ذهب يفسّر العلّة في ذلك من خلال ملفوظ سيبويه، والسيرافي وابن خروف(٦).

وخُلاصة ما أورده تلخيصًا لأقوالهم في تعليل ذلك ما يأتي:

-علّة سماع، يقول سيبويه -مر آنفاً-:" لا يجاوزون به أدنى العدد" يعني بذلك العرب.

-علّة استثقال، وذلك فيما كان مفرده مضعفًا، كنُن، جمعًا لـ(كنان).

-علّة اقتصار؛ وذلك أن العرب تقتصر على بعض الأبنية دون بعض من دون سبب، أو علّة، كاقتصارهم على بناء القلّة لبعض أبنية الجموع في الكثرة، فيقولون في إبل: آبال، وفي فخذ: أفخاذ، وهذا الاقتصار من غير سبب،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٥.

(٢) الكتاب لسيبويه٣/٦٠١-٦٠٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٧.

(٤) الكتاب لسيبويه٣/٦٠١-٦٠٢.

(٥) المقاصد الشافية ٧/٤٦.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية٧/٤٦-٤٧.

ولا علّة[١]؛ فمن باب أولى ما وجد فيه سبب، وقد أرجع الشاطبي أكثر تعليلات النحويين إلى باب الاستغناء عند العرب.

وقد أخذ على ابن مالك إطلاقه الحكم في بيته السّابق من أنّ الجمع لـ(فَعَال وفِعال) على (أَفْعِلة) ملتزم؛ إذ قيل ينبغي له أن يستثني بقوله: والزمْه في غير شذوذ[٢]، ولا وجه لهذا لكون ابن مالك يقعّد للمسألة، وفي المسألة بعض إيرادات على ابن مالك لخصها الشاطبي.

خامِساً: وزن (فُعْل):

يُجمَع على (فُعْل) شيئان[٣]: (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، و (فَعْلاء) الذي مذكّره (أَفْعَل)، كقولك: أحمر، وجمعه: حمْر، وحمراء، وجمعها: حمْر، ويجوز ضمّ عين (فُعْل) جمعًا لضَرورة الشّعر[٤]، يقول ابنُ السّراج:" ولا يحركون العينَ إلا أَنْ يضطرّ شاعرٌ "[٥].

في حين يُسْتَثنى من هذا الجواز الضّروري الشّعري، المضاعف والمعتلُّ، إذ يشتركان في أنه يمتنع فيهما تحريك عينهما في الشعر بالضّم جمعاً على هذا الوزن؛ إذ لا يجوز أن تحرّك العين في جمع (أغر)، ولا في جمع (أبيض) مؤنثاً، بل تلتزم تسكين عينهما، فتقول: غُرّ، وبيضٌ[٦].

وصورة هذا ثلاثة أقسام:

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/١٣٨٢.

(٣) ينظر: الكتاب٣/٦٤٤، ٦٤٩، المقتضب٢/٢١٥، الأصول في النحو٣/٢١، شرح الكافية الشافية٤/١٨٢٨، المقاصد الشافية المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤١٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٣/٢١، شرح الكافية الشافية٤/١٨٣٠، المساعد على تسهيل الفوائد٣/٤١٤.

(٥) الأصول في النحو٣/٢١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/١٨٣١.

أولها: معتلُّ اللام، نحو: عُشْو، وعُمْي جمعا أعشى، أو عشواء، أو أعمى، أو عمياء، وعلة امتناع ضم عينه في الشعر هنا هو أنه يلزم من ذلك وقوع ياء آخر اسم قبلها ضمّة، فيجب انقلابها واواً، ثم يؤدّي ذلك إلى انقلاب الواو فيه ياء والضمة كسرةً لما تقرر أنّ الاسم المعرب لاينتهي بواو قبلها ضمّة، فيصير على (فُعِل)، وهم قد تنكبوا هذا البناء في أصل الوضع، فلايفعلون ما يصيّرهم إلى ما تنكبوه.

ثانيهما: معتلُّ العين في نحو: بيض فإن علّة امتناع ضم عينه في الشعر؛ فذلك لأن الضمة هنا مستثقلة على الياء، ولسانهم يدعو إلى الخفّة، فقلبت الضمة كسرة أول الأمر طلباً للخفّة.

ثالثهما: المضاعف، وهو هنا مضاعف العين؛ فإن العلة في ذلك أنه يؤدي إلى ثقل الفكّ مضموماً إلى ثقل الجمع في أصله[١].

وقد عورض هذا التعليل بقول العرب: سرُر وجدُد، ولم يستثقلوه، مع أنه مفكوك جمعاً، وأجيب بأنّ (سررا) جمع سرير، و(جدداً) جمع جديد، وهما غير مدغمين إفرادًا، فلم يستثقل الفك في الجمع؛ لأنه لم يسبق إدغامهما في المفرد، وأمّا (أغر) و(أجمّ)، فإنهم أدغموهما في المفرد هروباً من الفكّ، فوجب استمرار الإدْغام في الجمع[٢]، ويزاد عليه أنّ الجمع أثقلُ عندهم من الإفراد[٣].

سادساً: وزن (فُعُول):

ما كانَ من المفرد على (فُعْل) اسماً يجمع قياساً على (فُعُول)، وأما في المضاعف والمعتلّ فإنهما اشتركا في عدم قياسية جمعه على (فُعُول) هذا،

---

(١) ينظر: الهمع٣/٣٥٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد٩/٤٧٧٥.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/٣١٨، شرح شافية ابن الحاجب٣/١٣٣، الهمع٣/٣٥٢.

فالمضاعف قياسه الجمع على (فِعَال)، والمعتلّ على (فِعْلان)، فاتفقا في الخروج معاً من هذا القياس[١]، وما جاء من ذلك يعدّ شاذّاً، مثل: حصّ: حصوص، ونؤي: نُئي[٢].

ومبنى ذلك على السّماع عن العرب، وفسر ذلك النحويون بالاستثقال، والتساؤل الذي يمكن إيراده هنا، هو كيف اتّفقا في الخروج من هذا الوزن (فُعُول) لجمع ما جاء منهما على (فُعْل)، وافترقا في جمع كل منهما جمعًا مختلفاً عن الآخر لوزن واحد؟

فالمفرد المضاعف الذي على وزن (فُعْل)، مثل: خُفّ، قياسه: الجمع على (فِعَال)، مثل: خفاف، والمعتلّ قياس جمعه اسماً جمع كثرة على (فِعْلان) إذا كان الاعتلال بعينه، كحُوت، وحِيتان، وعُود وعِيدان[٣].

وفي الحقيقة أنهما لم يفترقا، بل المضعّف يجمع على (فِعْلان)، كما يجمع المعتل المشار إليه، فيقال: حُشّ، وحشّان، فما لم يفترقا، وإنما كان لخصوصية صيغ الأوزان وتبويبها دور في الإيهام بهذا.

سابعاً: وزن (فِعْلان):

يستثنى المضَاعف، وكذا المعتلّ العين من قياسية مجيء جمعهما من (فَعَل) على (فِعْلان)، فالأول قياس جمعه على (أَفْعَال)، والثاني على (فُعُول)[٤]، وهذا عند الجمهور.

وقد ذكر الشّاطبي أنّ ابن مالك أطلق في هذا، فجعل الوزن (فِعْلان) جمعاً لكلّ اسم جاء على (فَعَل) أياً كان نوعه، مضعّفاً، كان أو معتلاً.

---

(١) ينظر: الأصول في النّحو٣/٣٤٠، المقاصد الشافية ١٤٤/٧، ١٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب٥٧٣/٣،

(٣) ينظر: الكتاب ٥٩٣/٣، الأصول لابن السراج٤٣٦/٢، الخصائص١٠٤/٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية١٤٦/٧.

يقول الشاطبي:"ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتلّ ومضاعف، وليس كذلك، بل هو في الصّحيح وحده، أمّا المضاعف فبابه (أَفْعَال) خاصّة، وأما المعتلّ العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبّه على ما فيه وحده، ثم إن الناظِمَ على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل (فِعْلان) قياسًا في (فَعَل) مع أن النحويين سيبويه وغيره إنما ظاهر كلامهم أنه سماعٌ لا قياس؛ لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصّة"(١).

ثم جعل هذا في نهاية نقاشه لإطلاق ابن مالك لهذا الحكم أنه قول له خاصّة، ورجّح قول الجمهور(٢).

والذي يعنيني هنا محاولة تعليل استثناء المعتلّ والمضاعف من هذا الحكم المشار إليه، وهو إخراجهما معًا من قياسية مجيء جمع المعتلّ من (فَعَل) على (فِعْلان)، وكذا المضاعف، كما سبق، وهو رأي خاص لابن مالك، ولكن عند تعليله يمكن التفريق بين قياس كل جمع، فالمعتل قياس جمعه إذا كان على (فَعَل): (أفعال) مثل: رَحَى: أرحاء، والمضاعف على (فُعُول)، مثل: جَدّ: أجداد.

ولكن العلّة تحتاج إلى تحرير رأي ابن مالك، وحجته في الذهاب إلى هذا، ورأي كذلك ابنه، فالمسألة لم تستقرّ، إذ خولف في قوله هذا بقول العرب: فتى: فتيان، وحش، وحشان.

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٧/١٤٦-١٤٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٤٧/٧.

ثامناً: الجمْع على وزن (فَعَلات):

إذا كان الاسم المفرد على وزن (فَعْلة) فإنه يجمع بفتح العين وسكونها، فيقال في تمرة: تمرات، وإذا كان معتلاّ، أو مضاعفاً فإنه يلزم إسكانها، فيقال في بيضة: بيضات، وفي مرّة: مرات.

جاء في اللمحة في شرح الملحة:"وإنْ كان اسمًا، كـ (جَفْنَةٍ) جُمِعَ بفتح عينه وسكونها، كـ (جَفنَاتٍ) و (جَفْنَاتٍ) و (جِفَانٍ) ، وكذلك (صَحْفَة).

فإنْ كان ثاني الاسم حرف عِلَّة سكنت في جَمْعِهِ، كـ (بَيْضَاتٍ) و (رَوْضَاتٍ) ٣؛ وتقول في المضّعف: (مَرَّاتٍ)..."(١).

يقول ابن جني:" ألا ترى أن الذين يقولون في جمع تَمْرة: تَمَرات فيحركون الثاني من تمرات، يقولون: لوْزة ولوْزات، وجوزة وجوزات، وبيضة وبيضات، فيسكّنون الثاني في الجمع؛ كراهة للحركات فيهما"(٢).

ويقول ابن مالك:"واحتُرِز بصحيح العين عن معتلّه، نحو: جوزة وجوزات، وديمة وديمات، وبساكن العين من متحركه، كشجرة، وسمُرة، وبنفي التضعيف من نحو: حَجَّة وحُجَّة"(٣).

ويفصّل ابن جني العلّة في ذلك فيقول:" فأما تسكينهم الواو والياء في جَوْزات، وبَيْضات، فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب، وهو قولهم: بَيَضات، وجَوَزات؛ ولو قلبوا فقالوا: باضات، وجازات لالتبس

(١) اللمحة في شرح الملحة ٢١٣، وينظر: المنصف لابن جني ٣٤٢.

(٢) المنصف لابن جني ٣٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١/١٠٠.

لفظه بلفظ ما واحده مقلوب، نحو: دارات، وقارات جمع: "دارة، وقارة، وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا، قال الشاعر(١):

أبو بَيَضات رائح متأوب ... رفيق بمسح المنكبين سبوح

وإنما قلّت الحركات في حروف اللين؛ لمضارعة هذه الحروف للحركات، فكرهوا اجتماع المتشابهات؛ ولذلك قلبوا نحو: باب، ودار إلى حرف تؤمن معه الحركة أصلاً -وهو الألف-؛ ولذلك كانت الألف عندهم بمنزلة حرف متحرّك؛ لأنها غير قابلة للحركة، كما أنّ الحرف المتحرك غير قابل حركته ما دامت فيه حركة؛ لأنه لا يكون الحرف محركا بحركتين في وقت واحد؛ ولأن الألف في باب، ودار دلالة على أن الحرف متحرك في الأصل؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرف متحرك"(٢).

وخلاصة هذا التعليل أنهم تجنبوا الفتح في المعتلّ "لاستثقال الحركة على الواو والياء إن لم يقلبوهما ألفا، وحصول التغيير إن قلبوهما ألفا"(٣).

المطلبُ الثّاني: التعليل والتوجيه لأوجه الاتّفاق بين المُضاعَف والمعتلّ في أوزان غير الجمع:

أولاً: اسمُ الفاعل واسم المفعول:

يتّفق حكم المعتلّ والمضعّف في صياغة اسم الفاعل إذا بُنيا من الفعل الخماسي في تقديرهما لمعنيين مختلفين،كمختار، ومعتد، فإنهما يتماثلان في أنّ كلاً منها يصحّ تقديره مرة بمعنى اسم الفاعل، ومرة بمعنى اسم المفعول، ويتحدّد المعنى من خارج الصيغة، بالسياق طبعًا.

---

(١) قائله أحد شعراء هذيل، وهو في المنصف لابن جني٣٤٣، والخصائص له١٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١٨٠٤/٤.

(٢) المنصف لابن جني ٣٤٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي ٤٣٢/١.

قال ابنُ جني:"ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك فهذا يحمل تقديرين مختلفَين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتوِد كمقتطع بكسر العين، وإن كان مفعولاً فأصله مختيَر ومعتوَد كمقتطَع.

فـ(مختار) من قولك: أنت مختار للثياب أي مستجيد لها أصله مختيِر، ومختار من قولك: هذا ثوب مختار أصله مختيَر، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين؛ وإنما كان يكون هذا منكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن، وكذلك ما كان من المضعّف في هذا الشرح من الكلام، نحو قولك: هذا رجل معتد للمجد ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل وأصله معتدد –بكسر العين–، وهذا رجل معتد أي منظور إليه، فهذا مفتعل –بفتح العين– وأصله معتدد، كقولك: هذا معنىً معتبر أي ليس"[1].

وقال ابن مالك:" فإن كان المعتلّ العين على (افتعل) كـ(اعتاد)، أو على (انفعل) كـ(انقاد) فعل بثالثه في بنائه لما لم يسمّ فاعله ما فُعِل بأوّل (باع) و(قال)"(٢).

وقد عقد ابن جني لهذا باباً، وأسماه باباً في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر، صدّره قائلاً:"من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف، فالمعتلّ نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنهما مختلفان تقديرًا؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختِير) بكسر العين، وأصل المفعول (مختَير) بفتحها، وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد، إذا قاده صاحبه الصاحب مقتاد له، وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتدّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتَدّ به، فأصل الفاعل (معتِدد) كمقتطع، وأصل المفعول (معتَدد)، كمقتَطع، ومثله هذافرس مستن لنشاطه، وهذا مكان مستن فيه، إذا استلّت فيه الخيل، ومنه قولهم: استنّت الفصال

(١)الخصائص١/٣٤٧، وينظر: الكتاب لسيبويه ٤/٣٦٢.

(٢)شرح الكافية الشافية٢/٦٠٦.

حتى القَرْعى، وكذلك افعَلَّ وافعالَّ من المضاعف أيضًا؛ نحو: هذا بسر محمرّ ومحمارّ، وهذا وقت محمرٌّ فيه ومحمارٌّ فيه"[١].

ويقول العكبري:" قد يتَّفق لفظُ اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول ويختلفان فِي التَّقْدِير نَحْو مُخْتَار ومجتاز وَهُوَ مُحْتَمل لَهما وَسبب ذَلِك أَن عين الْكَلِمَة يَاء متحرك مَا قبلهَا فَإِن كَانَ للْفَاعِل فَهِيَ مَكْسُورَة فتقديره مخْتَيِر مثل مختَرِع وَإِن كَانَ للْمَفْعُول فتقديره مخْتَيَر مثل مُخْتَرَع وعَلى كلا التَّقْدِيرَيْنِ تنْقَلب الْيَاء ألفا وَلَفْظهمَا واحدٌ وَلَكِن تقدّر على الْألف كسرةٌ للْفَاعِل وفتحةٌ للْمَفْعُول وَكَذَلِكَ مُحمّر إِن جعلته للْفَاعِل كَانَت الرَّاء الأولى مَكْسُورَة وَإِن جعلته للْمَفْعُول كَانَت مَفْتُوحَة فتسكّن الراءُ الأولى وتُدغَم فِي الثَّانِيَة وَيكون اللفظُ وَاحِدًا وَالتَّقْدِير مُخْتَلفا وَكَذَلِكَ مقشعرّ[٢]".

ولم أجد لدى النحويين علّة قويّة تحدّد السبب في اتفاق المعتلّ والمضعف في هذا سوى أنهما أخوان بجامع الثقل فيهما، والعرب تتسامح بوجود الالتباس في اللفظ مفرداً، ولا تتسامح بوجود الثقل، فاحتمال الإلباس أخف عليهم من احتمال الثقل[٣]، على أن الأخير يزول مباشرة بالسياق والقرائن، فكأنه غير موجود، فالقياس محتمل مع فارق الشبه بين القياسين في رأيي.

ثالثاً: بناء (فُعَل) و (فِعَل):

يستوي معتلّ العين والمضاعف في هذا البناء في أنهما لا يُعلّ الأوّل، ولا يُدغم الثاني، بل يبقيان صحيحين، مثل: خُزَز، وبِزَز، وقولهم: رجل نُوَم، ورجل سولة، ولومة، وعيبة.

يقول المازني:"فأمّا (فُعَل)، و(فِعَل) فعلى الأصل، ولا يكون هذا البناء معتلاً، كما لا يكون في التضعيف مدغمًا، نحو: خُزَز، وبِزَز، وذلك قولهم:رجل نُوَم، ورجل

(١) الخصائص٢/١٠٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٩٦.

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف١/٤١١.

سولة، ولومة، وعيبة،و(فِعَل) نحو: صِيَر، وبيع، وديم، وكذلك إن أردت مثل: إبل، قلت: قِوِل، وبِيِع"[١].

قال ابن جني:"إنما سلمت هذه الأمثلة؛ لأنها جاءت على غير وزن الفعل، فصحّت كما ظهر حُضَض، ومِرَر لما لم يأتِ على مثال الفِعْل، وقد سبق القول في العلّة التي من أجلها اطّرد إعلال الفعل وتغييره"[٢].

وهذه العلّة علة فرق، ووجه تصحيح الفعل في مثله قياساً على تصحيحه في (احولّ واعورّ) إذهما منقولان من (حول وعوِر)[٣]، فحُمِل عليه الاسم هنا.

ثانياً: فاء الفعْل الثلاثي مضعّفا ومُعتلاً:

عندما يتحدث النّحويون عن الفعل الثلاثي المعتلّ يشيرون إلى أنه عندما يبنى للمفعول فإنه يجوز في فائه عند العرب ثلاثة أوجه، هي: إخلاصُ الكسر، أو إخلاص الضّم، أو الإشمام، وقد أجروا هذا الحكم أيضاً على المضعّف.

مثل: بيع كتابُ نحوٍ، بإخلاص الكسْر، وبيع كتابُ نحوٍ بالإشمام، وبوع كتابُ نحوٍ، بإخلاص الضم، ومثله المضعّف: تقول: حِبّ زيدٌ، وحبَّ زيدٌ بالإشمام، وحُبّ زيدٌ بالضمّ.

فثبت لفاءِ المضعّف ما ثبت في فاء المعتلّ من الكسر الخالص والإشمام والضمّ الخالص، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله:

.... وما لباعَ قد يُرى لنحوِ حَبّ[٤].

---

(١) تصريف المازني ضمن المنصف ص٣٣٥.

(٢) المنصف ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب١/٩٩.

(٤) ألفيّة ابن مالك٣١.

ويقول أيضاً:"ويجوز في فاءِ الثلاثي المضعّف من الكسر والضمّ والإشمام ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين نحو: حب الشيء، وحب ومن أشم أشم..."(١)، وقد قُرِئ بذلك، قال تعالى:{هذه بضَاعَتُنَا رِدّت إِلَيْنَا}.

ومردّ هذا التماثل هو السّكون في ثاني كليهما، ولم تكن هذه المسألة محلَّ اتفاق بين النحويين؛ فلهم فيها قولان:

القول الأوّل: قولُ الجمهور، وهو إيجاب ضمّ فاء الثلاثي المضعّف نحو: شُد ومُد.

القول الثاني: قول الكوفيين، وهو إجازة الكسر، وهي لغة بني ضبة، وبعض تميم، وقرأ علقمة٤: {رِدَّتْ إِلَيْنا} {وَلَوْ رِدُّوا} بالكسر.

وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً، وقال المهاباذي: من أشم في: (قيل) و: (بيع) أشم هنا"(٢)، والمعول في حسم الخلاف ما تواتر عن العرب.

ويوضّح ابن عصفور المسألة عند النحويين ومحققيهم فيقول:"وإنَّما جاز نقل حركة العين إلى الفاء، في فعل المفعول، من غير أن يُسند إلى ضمير المتكلِّم أو المخاطَب، ولم يجز ذلك في فعل الفاعل إلَّا في (كاد) و(زال)، كما تقدَّم –تشبيهًا للكسرة التي في عين (فُعِل) بالكسرة التي في عين (فَعِل) من ذوات الياء إذا حُوِّلت، من جهةِ أنَّ كلَّ واحدة من الكسرتين أصلها الفتح؛ ولأنَّ في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفًا بقلب الواو ياءً، والياءُ أخفُّ من الواو، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد. وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فِعل الفاعل تثقيلٌ؛ لأنك تقول: كِيْدَ وزِيلَ، و(كادَ) و(زالَ) أخفُّ؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ من الياء؛ ولذلك كان النقلُ في (فُعِلَ) أحسنَ من حذف الكسرة من العين؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى قلب الياء واوًا، فتقول (بُوْعَ)، فتُخرِجُ الأخفَّ إلى الأثقل، ومن العرب من إذا نقل الكسرة من

---

(١) شرح الكافية الشافية٢/٦٠٦.

(٢) أوضح المسالك٢/١٣٦.

العين إلى الفاء أشمَّ الفاءَ الضَّمَّةَ، دليلًا على أنَّ الفاء مضمومة في الأصل، وذلك بأن تضُمَّ شفتيك ثمَّ تَنطق بالفعل، ولا تلفظَ بشيء من الضَّمَّة، ولو لفظتَ بشيء من الضَّمَّة لكان رَومًا لا إشمامًا، -قال الزَّجاجيُّ:(١)وذلك لا يُضبَطُ إلَّا بالمُشافهة-، إشارةً إلى أنه لا يُسمَعُ بل يُرى، وأمَّا بعضُ النَّحويّين وكافَّةُ القُرَّاء فإنهم يجعلون الكسرةَ بينَ الضَّمَّة والكسرة، والذي عليه المُحقِّقون من النحويّينَ ما ذكرتُ لك"(٢).

ثالثاً: عينُ الفعل الثلاثي مضعّفا ومُعتلاً:

إذا كان الفعل الماضي المضعّف مكسورَ العين، وأُسند إلى ضمير رفعٍ متحرّك، مثل: ظَلِلْتَ، ومَلِلْتَ، جاز لك فيه ثلاثة أوجه :

الأول: فك إدغامه، وعلى هذا أكثر العرب، فتقول: ظلِلْتُ أنتظرك، فمَلِلْتُ.

الثاني: حذف عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها – وهي الفتحة – فتقول : ظَلْتُ أنتظرك، فمَلْتُ، وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى:{فظلتم تفكهون(٣)}، وقوله تعالى:{الذي ظلت عليه عاكفاً(٤)}.

الثالث : حذف العين، ونقل كسرتها إلى الفاء، تقول: ظِلْت، ومِلْت، وهذه لغة بعض أهل الحجاز.

يقول سيبويه:"ومثل ذلك قولهم: ظلت ومست، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خفت. وليس هذا النحو إلا شاذاً. والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أحسست، ومسست، وظللت، وأما الذين قالوا: ظلت ومست فشبهوها بـ(لست)،

(١) قوله هذا في الجمل له ص٧٦.

(٢) الممتع الكبير لابن عصفور ٢٩٥.

(٣) سورة الواقعة آية ٦٥.

(٤) سورة طه آية ٩٧.

فأجروها في (فعلت) مجراها في فعل، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا، ولم يقولوا في (فعلت) لست البتة، لأنه لم يتمكّن تمكنَ الفعل، فكما خالف الأفعال المعتلة، وغير المعتلة في (فَعَل) كذلك يخالفها في (فَعِلْت"[١].

وقد عقد المبرد لهذا باباً في المقتضب، وأسماه هَذَا بَابُ مَا شُبّه من المضاعف بالمعتلّ فَحذف فِي مَوضِع حذفه، ثم قال:"وذلك قَوْلك فِي أَحسَسْت أَحَسْتُ وَفِي مسِسْت مِسْت وتطرح حركته على مَا قبله وتحذفها تشبيهًا بقولك: أَردت وأَقمت وكِلت وبِعْت كما اسْتَويا فِي بَاب ردَّ وقَام فِي الإسكان واستويا فِي التصْحيح فِي بَاب (فُعَل) و (فِعَل) تقول: صُوَر كَما تَقول: دُرَر وبِيَع كما تقول قِدَد؛ وإنَّما تفعل هذا في الْموضع الذي لَا تصل إليه فِيه الحركة بوجه من الوجوه، وذلك فِي (فعلت) و(فعِلْنَ)"(٢).

والجامِعُ للمضاعَف والمعتلّ في هذا هو الثِّقَلُ في كلّ منهما، مع عدم اللبس، وهو إجراء يتفق مع سنن العرب في تمثلها للاختصار، والإيجاز في كلّ مجاري كلامها، فما فيه ثقلٌ أولى، على أن النحويين اختلفوا في ورود هذه المسألة، ومن ثم القياس عليها، فسيبويه يتبين من نصّه أن هذا خاص بفعلين فقط، هما: مست وظلت، وشذّ في غيرهما، ونقل المتأخرون عنه ذلك أيضاً[٣]، وبعض النحويين طرده في كلّ فعل بصفتهما[٤].

رابعاً: وزن (أَفْعَل) فِعْلاً واسْماً:

تنقل حركة العين إلى ما قبلها فيما كان على وزن (أَفْعَل) اسماً، أو فعلاً، معتلاً ومضعفاً، وذلك مثل قولك: أمدَّ وأجدَّ، وتقول في المعتلّ: أقام وأجاد.

---

(١) الكتاب٤/٤٢٢، وينظر: المقتضب١/٢٤٥، الممتع الكبير ٣٠٧.

(٢)المقتضب١/٢٤٥.

(٣) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٣٦.

(٤) ينظر المصدر السابق.

يقول المبرد:" هَذِه ذَوَات الثّلَاثة فإن زِدْت على الثَّلَاثة شيئاً فَالتقى فِيهِ حرفان على لفظ لَا تُرِيدُ بهما الإلحاق لم يكن إلا مُدْغَمًا اسْما كَانَ، أَو فِعْلاً، وذلك قَوْلك فيما كان فعلاً إذا كان على (أَفْعَل) من المضعّف أَمدّ وأَعدَّ وأَجدَّ فِي أَمره، وكذلك إن كان اسْمًا نحو رجل أَلدّ ورجل أَغرّ، وَهَذَا أَبَرّ من هذا، وكان الأَصل: أَبرر، فأَسكنت موضِع الْعين، وأَلقيتَ حركته على مَا قبله؛ لأَنَّ الَّذِي قبله كَانَ سَاكِنًا فلمّا أَسكنته حوّلت حركته لئلاَّ يلتقي ساكنان، كَمَا فعلتَ فِي الفِعْل المضاعَفِ وذوات الواو والياءِ فِي قولك: أَقام وأَراد"[1].

يوضح المبرد في قوله شروط هذا النقل، وهو أن يكون الحرف المُعتَل عين الفعل، أن ذلك خاص بالفعل المُعتلَّ العين مشروط بعدم كونه فعل تعجّب.

وبعد هذه المحاولة في الوقوف على تعليل ظاهرة الاتفاق والتعاقب في أحكام المعتل والمضاعف يتبيّن أن اتفاقهما على تلك الأحكام سواءً دخولًا في حكم، أو إخراجاً منه نابع من كونهما أخوين متقاربين، ومشابهين في عدد من السمات، ومنها:

أولاً: حمل أحدهما على الآخر:

العرب يحملون المعتلّ على المضعّف، والعكس، فضلاً عن سلكهما معًا في بعض الأحكام، والاستعمال، كما مرّ؛ فالتقارب بين المضاعف والمعتل ليس فقط بأن يشتركا في وزن، أو صياغة، أو يستثنيا من ذلك، وإنما وجدت النّحويين يحيلون حكم أحدهما على الآخر مستندين بأن العرب تحمل أحدهما على الآخر، فهما يتقاربان، فيحمل أحدهما على الآخر في عدد من الأحكام، وهي أقلُّ مما سبق، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

-الحكم على أصالة الواو في المعتلّ بوجودها مطّردةً في المضعّف:

---

(١)المتقضب ٢٠٢/١.

قال ابن عصفور:"فأمَّا الهَرْنَوَى اسم نبت فإنه (فَعْلَلَى) كالقَهقرَى، والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في ورَنْتَل شُذوذًا، وهو أولى من جعلها زائدة، فتكونُ الكلمة (فَعْلَوى)؛ لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم. وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعَّف باطّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا، فجَعْلُ الواو أصلًا أولى لذلك"(١).

-الاستدلال على زيادة الحرف المضعّف بوقوعه موقع حرف العلة الزائد.

يقول سيبويه:"سألت الخليل فقلت: سلمٌ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيعل"(٢)، وقد نقله ابن عصفور والرضي عن الخليل وسيبويه موافقَين لهما(٣).

-حملُ أحد أبنية ما ثانيه حرف علّة رباعياً قياساً على بناء المضعّف الرباعي:

قال ابن عصفور أيضاً:"وأيضًا فإنَّ (فَوعالًا) كتَوراب قليلٌ جدًّا، وإذا كانت الواو أصلًا كان وزن الكلمة (فَعْلالًا)، كصَلصالٍ وقَلقالٍ، وذلك بناءٌ موجودٌ في المضعَّف كثيرًا فحمله على ذلك أولى"(٤).

-فكّ التضعيف بأحد حروف العلّة:

هناك بحث جميل للأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي، اسمه: فكّ التضعيف بالإبدال، وقد عرض لكثير من هذه المسائل، ومثّل لها، وجعل المفكوك بحرف العلة (الياء) هو الغالب فيما فكّ ثاني مثليه من المضاعف.

وقد مثّل له في كل أنواع الأسماء والأفعال مجردًا ومزيداً(٥).

---

(١)الممتع الكبير في التصريف١/٩٠.

(٢) الكتاب ٤/٣٢٩.

(٣) الممتع في التصريف لابن عصفور ١/٣٠٣، شرح شافية ابن الحاجب٢/٣٦٥.

(٤)الممتع الكبير في الصرف١/١٩٦.

(٥) ينظر: فكّ التّضعيف بالإبدال ص٣٣-٤٠.

ثانيًا: الصلة المعنوية بين المضعف والمعتلّ:

تجد المعتلّ يأتي بصيغة المضاعف، والمضاعف بصيغة المعتل، والاختلاف فقط باستبدال الحرف المضعف بالمعتلّ، أو العكس، وفي الوقت نفسه يؤديان معنى واحداً، أو متقاربًا جدًّا، وقد أورد بعض الباحثين[1] العلماء عددًا من هذه الصور، وهذا يدل على أُخُوّتهما، ويبرهن على تلاقيهما في كثير من الأحكام، ومن هذه الأمثلة لتلك الصلة ما يأتي:

-تسرّى: أن اتخذ سريّة، أي جارية، ومثلها: تسرّر في المعنى نفسه.

-دسّى: وهو معنى تجده في (دسس).

-الفعل (أملل)، ومثله تمامًا: أملى، ومنه قوله تعالى:[2]{فليملل الذي عليه الحق}، والمعنى نفسه للفعل في قوله تعالى:[3]{وهي تملى عليه بكرة وأصيلا}.

-الضرّ، والضير.

-غمّ، وغام، وهما بمعنى.

-دجّ، ودجا، وهما بمعنى.

-كان، وكينونة، والمعنى واحد لهما، وغير هذه كثير.

---

(١) وهو الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه النحو العربي نقد وبناء ص٢٢٧ – ٢٣٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٣) سورة الفرقان آية ٥ .

الخاتِمـــــــــة

من أبرز نتائج هذا البحث:

-أنّ العلة في ظاهرة الاتفاق في الأحكام بين المضاعف والمعتلّ في التنظير الصرفي سماعيّة.

- اتضح مرونة اللغة العربية في التخلّص من ثقل أبنيتها، وتعدّد أمثلتها وصورها.

-سعى البحث إلى محاولة الوقوف على علّة تماثل الأحكامِ وتقاربها بين المضاعَف والمعتلّ.

-تبيّن استقلالية المضاعف والمعتل عن الصحيح في عدد من الأحكام ليس بالقليل، وإظهار تقاربهما.

-برزت عناية النحويين بالمضاعف والمعتلّ في كتبهم.

-تبين التقارب الشديد بين المضاعف والمعتلّ؛ مما يسوغ تسميتهما بالأخوين.

-تبيّن كثرةُ المسائل المتّفقة بين المضاعف والمعتلّ والأحكام الخارجة عن أحكام الصحيح.

ثبت المراجع والمصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(١) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

-الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

-ألفية ابن مالك، اعتنى بضبطها، والتعليق عليها عبدالله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري، اعتنى به الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (لبنان).

-إيجاز التعريف في علم التصريف. محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذ. محمد المهدي عبد الحي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة ط(١) ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

-البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي، الناشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي، تحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم (دمشق) ، ط (١) ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

-التصريح على التوضيح . خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١)١٤٢١هـ/٢٠٠م.

-التصريف . أبو عثمان المازني، مطبوع مع كتاب المنصف لابن جني.

- التكملة . أبو علي الفارسي، تحقيق د . كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط (٢) ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش، تحقيق أ . د. علي فاخر، وزملاؤه، دار

السلام، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي، تحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(١)١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- الجمل في النحو . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،ط(١) ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية.

- سر صناعة الإعراب . أبو الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط(٢٠) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

- شرح التسهيل . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط(١)١٤١٠هـ.

- شرح التصريف . عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد(الرياض) ط(١)١٤١٩هـ١٩٩٩م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي :

أ-القسم الأول: درسه وحققه د.حسن بن محمد الحفظي.

ب-القسم الثاني: حققه د. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط(١) .

- شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

-شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي، تحقيق د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١ ١٤٢٥هـ.

- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

– شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب.

–فك التضعيف بالإبدال، بحث للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، نشر في مجلة الدراسات اللغوية م٤ ع٤ شوال–ذو الحجة عام١٤٢٣هـ/يناير–مارس٢٠٠٣م.

– الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر " سيبويه " ت (١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط (٣) ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

–اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين تحقيق د. عبد الإله نبهان_دار الفكر – دمشق/الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

–اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ/تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

– المساعد على تسهيل الفوائد . بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر العربي دمشق،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

–معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/تحقيق د. أحمد يوسف النجاتي والشيخ محمد علي النجار وأ.د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي/دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر/الطبعة: الأولى

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . الإمام إبراهيم الشاطبي، تحقيق أ. د. عياد الثبيتي، والأستاذ د. عبدالرحمن العثيمين، ومجموعة من أساتذة اللغة العربية، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .

– المقتضب . أبو العباس المبرد، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

– الممتع في التصريف .ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د . فخرالدّين قباوة، دار المعرفة، (بيروت)، ط (١) ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– المنصف . أبو الفتح ابن جني، تحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط(١)١٤١٩هـ١٩٩٩م.

–الممتع الكبير في التّصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١ عام ١٩٦٦م.

–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.* * *